الحلقات النقاشية | السياسة

اغتيال هنية وتمثيلية الدبلوماسية الإسرائيلية

كتبه: بلال الشوبكي، طارق كيني-الشوّا، فتحي نمر · أغسطس 2024

اغتيل إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في 31 تموز/يوليو 2024 في قلب العاصمة الإيرانية طهران أثناء حضوره حفلَ تنصيب الرئيس الإيراني الجديد. ورغم أن النظام الإسرائيلي لم يعلن إلى الآن مسؤوليته عن العملية – ولن يُعلن أبدًا على الأرجح – إلا أنّ له تاريخًا طويلًا من القتل المستهدف واغتيال القادة السياسيين الفلسطينيين. كان هنية زعيمًا سياسيًا وشخصية بارزة في حركة حماس. والأهم من ذلك أنه كان أيضًا كبيرَ مفاوضي الحركة في محادثات وقف إطلاق النار الجارية في خضم الإبادة الجماعية الإسرائيلية المستمرة في غزة. وتمكّن هنية بفضل إقامته في قطر من تمثيل الفلسطينيين في غزة على المستوى الدولي. ويكشف اغتياله حقيقةَ أنّ النظام الإسرائيلي غير مهتم بوقف إطلاق النار في أي وقت قريب. ويثير تساؤلات حول مستقبل حركة حماس وواقعها العملياتي.

في هذه الحلقة النقاشية، يَعرض محللو الشبكة، بلال الشوبكي، وطارق كيني الشوا، وفتحي نمر، رؤيتهم بشأن تداعيات اغتيال هنية. ويتأملون في مستقبل حماس، والدافع وراء العملية، وتبعاتها الإقليمية الأوسع، ويضعونها في السياق التاريخي لِما يسمى بالدبلوماسية الإسرائيلية.

حماس ما بعد اغتيال هنية، أيُّ أثرٍ على الحركة؟

بلال الشوبكي

أثار اغتيال هنية العديد من الأسئلة حول الأثر المترتب على هذه العملية. يتحرى هذا التحليل الموجز تداعيات اغتيال هنية على الحالة التنظيمية لحماس، وما إذا كان من الممكن أن يؤدّي

الاغتيال إلى تغيير في سياسات الحركة.

لجأت إسرائيل تاريخيًا إلى اغتيال القيادات الفلسطينية بمن فيهم قادة حماس. وبلغت حالات القتل والاعتقال التي استهدفت قادة حماس أوجها إبان الانتفاضة الثانية، حيث خسرت الحركة العديد من رموزها وشخصياتها ذات الخبرة وأبرزهم الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي في 2004 من مؤسسي الحركة، وقادة بارزين مثل إسماعيل أبو شنب في 2003، وسعيد صيام في 2009. وبالإضافة إلى الاغتيالات وعمليات القتل، أسرت القوات الإسرائيلية عددًا كبيرًا من الشخصيات السياسية القيادية على مر العقود.

على الرغم من أن خسارة هذه الرموز والشخصيات أثّر في الحركة، إلا أن غيابها لم يؤثر في بنية الحركة وتجانسها وتماسكها التنظيمي كما كانت تطمح إسرائيل. فبعد كل تلك الاغتيالات استطاعت الحركة أن تخرج من الانتفاضة الثانية أكثر شعبية وأكثر تماسكًا وهو ما تم ترجمته في نتائج الانتخابات التشريعية 2006 إذ فازت الحركة بمعظم مقاعد المجلس، وأصبحت إمكانياتها العسكرية والأمنية أكبر، الأمر الذي انعكس في العديد من العمليات التي شنّتها بعد عام 2006.

يُعزى الفضل الأكبر في حالة التماسك التنظيمي في حماس رغم كل هذه الاغتيالات والاعتقالات والنفي، وكذلك التماسك المتوقع بعد اغتيال هنية ومن قبله بأشهر نائبه صالح العاروري، إلى آلية صنع القرار داخل الحركة، حيث إن رئيس المكتب السياسي هو الوجه التمثيلي للحركة وليس صانع القرار الأوحد فيها، فضلًا على أن بلورة القرار وإنضاجه تمر عبر أطر الحركة الشورية. وهكذا فإنّ غياب عضو من أعضاء المكتب السياسي أو رئيسه لن يؤثر جوهريًّا في صناعة القرار في ظل عملية التداول المستمرة للآراء والنقاشات على مستوى مجلس الشورى العام أو المجالس الخاصة بالمناطق. وأثبتت حماس قدرتها المستمرة على التغلب على أي تحدّيات تعوق التواصل بين هيئات صنع القرار المختلفة الموزعة على الضفة الغربية وقطاع غزة وفي السجون الإسرائيلية وفي الشتات.

لم يكن ممكنًا في هذا الظرف تعيين رئيسٍ للمكتب السياسي لحماس باتباع كافة الإجراءات

القياسية، ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب العملية لإجراء الانتخابات في خضم الإبادة الجماعية الدائرة في غزة وحملة القمع الشاملة في الضفة الغربية. وبدًلا من ذلك، اختارت حماس يحيى السنوار، رئيس الحركة في غزة، خلفًا لهنية في الوقت الحالي. ومن المرجح أن يحظى تعيين السنوار بقبول القاعدة الأكبر للحركة، نتيجةً لزيادة الدعم العام وكذلك التنشئة السياسية لأعضائها، التي تشدد على تقبّل قرارات الحركة بعد صدورها. ومن المرجح أن يُفضي اغتيال هنية إلى زيادة مصداقية قيادات حماس لدى أعضائها وجمهورها الأوسع. فالكثيرون يعتقدون أن مقتله ومقتل عائلته مؤخرًا في غزة بالقصف الإسرائيلي يعكس مدى تلاحم القيادة مع الواقع الذي يواجهه الفلسطينيون على الأرض. ولطالما كانت هذه الرغبة في إرساء القيادة داخل غزة من الشواغل الرئيسية لحماس لسنوات، وكان لها دورٌ حاسم في اختيار السنوار رئيسًا لحماس في غزة سنة 2017. ومما لا شك فيه، أنها ما زالت اعتبارًا رئيسيًا اليوم وهو يخلفُ هنية.

ختامًا، إنّ توقّع حدوث تحوّلات في توجهات الحركة السياسية نتاجًا لهذا الاغتيال أمر مستبعد. فحركة حماس تحكمها مجموعةٌ من القواعد والمبادئ والأُسس وليس الأبعاد الشخصية أو الظروف الطارئة، ولهذا فهي قادرة على التكيف بسرعة في الأزمات. فالتغييرات التي مرت على الحركة، غالبًا ما كانت تغييرات تدريجية بخطوات ممهد لها، كالمشاركة في انتخابات 2006 وإعلان وثيقتها السياسية الجديدة عام 2017. لذا فإنّ أي تغييرات محتملة في توجهات الحركة لن تكون نابعة من اغتيال هنية وتغيّر الوجوه الممثّلة، وإنما نتاجًا للتجارب السياسية الجديدة ومراكمة الخبرات وعمليات التدارس والتشاور المستمرة، كما لن تكون آنية لحظية إذا ما حصلت.

مآرب إسرائيل الحقيقية: حرب إقليمية وإخضاع غزة

طارق كيني الشوا

امتازت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية على مر العقود بقدرتها على اغتيال القادة الفلسطينيين في عمليات سرية على بعد مئات الأميال، من تونس إلى إيران. واستطاعت أن تكتسب هذه

السمعة بسبب فجوة عدم التكافؤ الهائلة بفضل الدعم غير المشروط لها من أقوى دولة في العالم. وهكذا وبالرغم من وقاحة موجة الاغتيالات الإسرائيلية الأخيرة، إلا أنها ليست مُفاجِئة. ولم يُخفِ القادة الإسرائيليون نيتهم قتل أي شخص، وإنْ كان ينتمي إلى حماس من بعيد، سواء في غزة أو خارجها، وكان إسماعيل هنية على رأس قائمتهم.

يُرجح بعض المحللين أنّ اغتيال هنية والقيادي في حزب الله فؤاد شكر وبحسب الادعاءات محمد الضيف يمكن أن يوفر لنتنياهو وائتلافه اليميني المتطرف مخرجًا يستطيعون من خلاله إنهاءَ الحرب بشروطهم. غير أنّ هذا الاستنتاج ينبعُ من قراءة خاطئة لمآرب إسرائيل الحقيقية. فانتهاك إسرائيل الصارخ للسيادة الإيرانية ـ وهو إهانة لأجهزة الاستخبارات الإيرانية ولرئيس البلاد الجديد ـ يؤكد ما دأبَ الفلسطينيون على التحذير منه، ألا وهو أنّ إسرائيل ليست مهتمة في وقف إطلاق النار في غزة. ففي حين تُعلن إسرائيل أن هدفها هو تدمير حماس تدميرًا تامًا وإطلاق سراح الرهائن، إلا أنّ هدفها الحقيقي هو التعبئة الإقليمية ضد إيران والإخضاع الكامل للفلسطينيين في غزة.

إذا كان هناك أي انطباع لدى البعض بأن إسرائيل مهتمة بوقف إطلاق النار، فإن قرارها بقتل المفاوِضَ الذي كانت تتفاوض معه يقضي على هذه النظرية. ولمّا أقدمت إسرائيل على قتل هنية في العاصمة الإيرانية، كانت تدرك أن النظام الإيراني سيُضطر إلى الرد. وقد تحرّكت بدعمٍ غير مشروط ولا محدود على ما يبدو من إدارة بايدن، التي أثبتت مرارًا وتكرارًا حرصَها على تزويد إسرائيل بإمدادات لا تنتهي من الأسلحة ودعمٍ دبلوماسي لا يتزحزح، وعلى تعبئة الأصول والقوات الأمريكية والدول الإقليمية التابعة تعبئةً فعالة لتحمل عبء الدفاع عن إسرائيل. أيّ أن إسرائيل تعلم أن بإمكانها، حينما ترد إيران وحزب الله، وإذا احتدمَ الوضع واتسعَ نطاقه، أن تَمضي قدمًا بثقة لأن الولايات المتحدة ستقف إلى جانبها. وهكذا، سوف تستفيد إسرائيل من تمحور الدول العربية المجاورة ضد إيران وتستغل هذه الفرصة لتوجيه ضربة موجعة لقدرات طهران الدفاعية والهجومية – وكل ذلك بمباركة واشنطن.

لعل الأمر الأهم هو أن الحرب الإقليمية ستمنح إسرائيل غطاءً لإدامة الإبادة الجماعية في

غزة واتخاذ خطوات أخرى لتحقيق هدفها بعيد المدى المتمثل في إخضاع الفلسطينيين بالكامل. سوف يموت في الأشهر المقبلة عشرات الآلاف من الفلسطينيين من الجوع والمرض بسبب القيود الإسرائيلية المستمرة على وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة والتدمير شبه الكامل للبنية التحتية الصحية. ومع كل يوم ينجح نتنياهو في "تقليص" عدد سكان غزة، بينما تطال حملةُ الاغتيالات الجماعية التي تشنها إسرائيل مَن هم خارج قيادات حماس، حيث تواصل القوات الإسرائيلية ذبحَ الصحفيين والأطباء وعمال البلديات دون تفريق لتضمنَ بعد التدمير المتعمد والممنهج للبنية التحتية المدنية بما فيها محطات معالجة المياه والمدارس ألا يتبقى شيء للفلسطينيين ليعودوا إليه. وبالقضاء على الآمال الضعيفة أصلًا في التوصل إلى وقف إطلاق النار، فإن المذابح في غزة سوف تستمر بلا هوادة، وستعمل إسرائيل على تعزيز جهودها لتحويل غزة من أكبر سجن مفتوح في العالم إلى مجموعة صغيرة من معسكرات الاعتقال الخاضعة لرقابة أمنية مشددة.

تمثيلية المساعي الدبلوماسية الإسرائيلية الحثيثة

فتحي نمر

تشير التقارير إلى أن اغتيال هنية، واغتيال المستشار العسكري البارز في حزب الله فؤاد شكر، قد ترك المسؤولين الأمريكيين "في حيرة." يتساءل صناع السياسات في العالم والمحللون حول كيفية التوصل إلى وقف لإطلاق النار بينما يواصل النظام الإسرائيلي تصعيد أعمال الإبادة الجماعية في غزة ويقوم باغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس وكبير مفاوضيها. ورغم أن ردود الفعل العالمية هذه قد تبدو منطقية، إلا أنها تستند إلى افتراض خاطئ مفاده أن إسرائيل ترغب أصلًا في التوصل إلى اتفاقٍ لوقف إطلاق النار بالتفاوض مع حماس.

تأتي تمثيلية المفاوضات الأخيرة استمرارًا لتاريخ طويل من العمل الدبلوماسي الحثيث المُستخدم كغطاء لخطط إسرائيل المحددة سلفًا، حيث تهدف في المقام الأول إلى خلق الوهم بأن إسرائيل بذلت كل ما بوسعها للتوصل إلى حلٍّ دبلوماسي تفاوضي للحيلولة دون أي

تصعيد. وبذلك وفَّرت المفاوضات المطوَّلة لإسرائيل الغطاءَ والوقت اللازمين لتنفيذ نهجها الفعلي المخطط له على الأرض. وقد دأب النظام الإسرائيلي تاريخيًا على استغلال الإجراءات من هذا القبيل لتخفيف الضرر الذي سيلحق بصورته إذا اختار التخلي عن الدبلوماسية تمامًا.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك محادثات خفض التصعيد التي جرت برعاية أمريكية في عام 1967، حين وافق الرئيس المصري جمال عبد الناصر على إرسال نائبه إلى واشنطن لمناقشة تخفيف التوترات وإعادة فتح مضيق تيران. وقبل موعد الاجتماع المقرر بيومين، شنَّ النظامُ الإسرائيلي هجومَه المباغت على مصر وقضى على كل آمال التوصل إلى حل دبلوماسي. وصدمت هذه الخطوةُ حتى الأمريكيين، الذين أكَّد لهم رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ليفي أشكول بأن إسرائيل ستترك مجالاً لكي تأخذ الدبلوماسية مجراها.

تجلى نمطٌ مماثل إبان مفاوضات أوسلو، فبينما كان النظام الإسرائيلي يتفاوض علنًا مع منظمة التحرير الفلسطينية، كان يعمل جاهدًا وراء الكواليس على زيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية وتوسيع مستوطناتهم. وأدت تلك الجهود إلى تضاعف عدد المستوطنين في الضفة الغربية. وكان نمط التوسع الاستيطاني المتزايد أثناء مفاوضات السلام، التي سبقت أوسلو وتلتها، حدثًا روتينيًا حيث إن وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، جيمس بيكر، اشتكى من "استقباله بإنشاء مستوطنة جديدة" في كل مرة يصل فيها للسير في محادثات السلام.

تتبع المظاهر الدبلوماسية المصطنعة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر المنطق ذاته، وهي ببساطة وسيلة أخرى لإضفاء الشرعية على العمل العسكري. وما انفكت الولايات المتحدة تستديم وهمَ الجهود الدبلوماسية الجادة وتبثه للتغطية على تصرفات النظام الإسرائيلي، وتخفيف التوترات الداخلية لديها، في حين أنها تملك القوة والنفوذ للضغط على النظام الإسرائيلي لحَمله على التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، غير أنَّ هذا من الواضح ليس أولويةً للأمريكيين ولا للإسرائيليين.

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. توالف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متنوعي التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياساتية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطين والفلسطينيين حول العالم.

تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعميمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية." إن الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.